الأمم المتحدة

E/2006/71

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 May 2006
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦
جنيف، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦
البند ١٣(د) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل الاقتصادية والبيئية: المستوطنات البشرية

التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل

تقرير الأمين العام

موجز

يلتزم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) التزاما قويا بدعم جهود الدول الأعضاء والمجتمع الدولي للتنفيذ المنسق لجدول أعماله، والإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى والهدف الإنمائي ٧ للألفية المتمثل في كفالة الاستدامة البيئية وغايتيه ١٠ و ١١ الداعيتين إلى تخفيض نسبة السكان الذين لا يتسنى لهم الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق تحسينات ملموسة في حياة ١٠٠ مليون على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠.

ومنذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عكف موئل الأمم المتحدة على إعادة تنظيم أعماله وتعديلها بما يوفر للدول الأعضاء نهجا أكثر تكاملا واتساقا للرصد، ووضع السياسات، وبناء القدرات وحشد الاستثمارات في مجال الإسكان الميسور التكلفة والتنمية الحضرية المستدامة، ويستهدف هذا النهج تعزيز فعالية المعونة وتحقيق أقصى مفعول لها عن طريق الجمع بين الاختصاصات الأساسية للمنظمة الداعمة لإصلاح المؤسسات والسياسات

* E/2006/100.

020606 310506 06-34607 (A)

والإدارة الحضرية، والاستثمارات الأطول أجلا التي تمنحها المؤسسات المالية المحلية والدولية. وبينما يمكِّن هذا النهج الموئل من إدخال تحسينات على التنسيق، ووضع استجابات أكثر اتساقا وجدة لظاهرة استشراء تكون الأحياء الفقيرة وتفشي حرمان الفقراء في الحضر من المياه والمرافق الصحية، يسلط هذا التقرير الضوء على الحاجة الملحة إلى أن يقوم كل من الحكومات والمجتمع الدولي بتعميم جدول أعمال الشؤون الحضرية على الصعد العالمية والوطنية والمحلية وإدماجه في أطرها للمساعدة الإنمائية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١	٤
ثانيا – مواءمة الالتزامات العالمية مع جدول أعمال الموئل: نشوء الوعي والاستجابة	٢-٤	٤
ثالثا – التقدم المحرز في تنفيذ البرامج	٥-٢٨	٥
ألف – اتباع نهج استراتيجي لدعم التوسع الحضري المستدام	٥	٥
بـاء – الرصد والدعوة على الصعيد العالمي دعما لتوفير المأوى للجميع والهدف الإنمائي ٧ للألفية وغايته ١١	٦-١١	٦
جيم – وضع السياسات	١٢-٢٠	٩
دال – خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية الفنية	٢١-٢٥	١٢
هاء – حشد الموارد المحلية والاستثمار في مجال توفير السكن للفقراء والتنمية الحضرية	٢٦-٢٨	١٥
رابعا – الدروس عبر المستخلصة والتوصيات	٢٩-٣٤	١٧

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بالفقرة (ج) من مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٨/٢٠٠٥. ويرد في التقرير موجز للنتائج والأنشطة الرئيسية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) وشركاؤه في إطار التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل. ويعد إبراز النهج الاستراتيجي الجديد لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل على ضوء العديد من التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] أحد المحاور الرئيسية لهذا التقرير. وتشمل التوصيات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال الموئل التوصيات الداعية إلى إنشاء شراكات عالمية من أجل تحقيق التنمية، وحشد الموارد المحلية والاستثمارات، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبناء السلام ومشاركة السلطات المحلية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانيا – مواءمة الالتزامات العالمية مع جدول أعمال الموئل: نشوء الوعي والاستجابة

٢ – أدرك المجتمع الدولي الحاجة الملحة إلى الاستجابة للتحدي الحضري باعتماده جدول أعمال الموئل في عام ١٩٩٦ الذي تضمن خطة العمل العالمية الرامية إلى ''توفير المأوى للجميع'' و ''المستوطنات البشرية المستدامة'' في عالم آخذ في التوسع الحضري. وقد تحولت هذه الأهداف إلى غايات محددة تتعلق بالارتقاء بالأحياء الفقيرة وبالمياه والمرافق الصحية، باعتبارها جزءا من إعلان الألفية وتنفيذ خطة عمل جوهانسبرغ. وبينما تأتي هذه الغايات بنتائج يمكن قياسها إضافة إلى كونها تنطوي على إطار زمني لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني الأحياء الفقيرة الموجودة حاليا، ففي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أقرت الجمعية العامة بالحاجة إلى تناول العوامل المسببة لظهور الأحياء الفقيرة بدعوتها إلى اتخاذ تدابير مشتركة لمنع تكون مثل هذه الأحياء في المستقبل.

مواجهة التوسع الحضري السريع على الصعيد الوطني

٣ – رغم تزايد الوعي والالتزام على الصعيد العالمي، ثمة حاجة إلى دفع عجلة التقدم على الصعيد القطري دفعة كبيرة إلى الأمام للوفاء بالهدف ٧ وغايتيه ١٠ و ١١ والفقرة ٥٦ (م) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، وذلك للأسباب التالية:

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(أ) لم تقدر معظم البلدان النامية عواقب التوسع الحضري السريع حق قدرها حتى وقت قريب نسبيا. وقد استشرى نتيجة لذلك تكون الأحياء الفقيرة والمستقطنات على افتراض أن الاستثمار في التنمية الريفية قد يؤدي إلى تعطل التوسع الحضري وأن قاطني الأحياء الفقيرة سيرتقون تدريجيا وبمرور الوقت إلى السكنى في قطاع الإسكان الرسمي. وقد ثبت عدم صحة هذين الافتراضين. فقد أسفرت عقود من الإهمال عن استشراء الأحياء الفقيرة وتضخم الاقتصاد غير الرسمي مما أدى إلى عدم استقرار الأحوال المعيشية وظروف العمل، وسوء الأوضاع الصحية والحالة الأمنية، والتدهور البيئي، والتهميش الاجتماعي؛

(ب) تعجز بدرجة كبيرة الاستثمارات في مجال البنية الأساسية والخدمات في الحضر عن اللحاق بركب النمو الديمغرافي والتوسع العمراني للبلدات والمدن. ويخلص تحليل للخطط الإنمائية الوطنية، واستراتيجيات الحد من الفقر وأطر المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى أن التنمية الحضرية والفقر في الحضر كثيرا ما يجري إغفالهما أو وضعهما في ذيل القائمة عند تخصيص اعتمادات الميزانية؛

(ج) لا يزال الافتقار إلى القدرات المالية والتقنية في العديد من البلدان النامية يفرض قيودا شديدة عليها ويصيبها باختناقات حادة. ويصدق هذا بصورة خاصة في حالة السلطات المحلية في الحضر التي تقع على عاتقها المسؤولية المباشرة لإدارة المدن. ولم يحدث إلا فيما ندر أن اقترن بالمحاولات الأخيرة لتحقيق اللامركزية تخصيصُ موارد بشرية، وإدارية ومالية تتناسب مع التحديات الناجمة عن التوسع الحضري السريع. ونتيجة لذلك، لا تتوافر لدى العديد من السلطات المحلية القدرات اللازمة للمشاركة في التخطيط الحضري الاستراتيجي، والتنمية الاقتصادية المحلية والاستثمارات الرأسمالية المراعية لمصالح الفقراء.

٤ - وقد دفعت هذه الحالة موئل الأمم المتحدة إلى وضع نهج استراتيجي جديد لحشد استجابات أكثر فعالية واتساقا على الصعيدين الوطني والدولي وتوجيهها وتنسيقها. ويجري وضع هذا النهج الجديد في ظل تنسيق وتعاون وثيقين مع جهات منها اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ البرامج

ألف - اتباع نهج استراتيجي لدعم التوسع الحضري المستدام

٥ - تنطوي استجابة موئل الأمم المتحدة لأزمة التوسع الحضري السريع وغير المخطط على نهج ما برح يزداد تكاملا يتناول على الصعيد العالمي الرصد والدعوة، ووضع السياسات، وبناء القدرات، وتوفير التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات

البشرية. ويهدف هذا النهج إلى ما يلي: تعميم برنامج عمل التوسع الحضري وتخفيف حدة الفقر في الحضر على الصعيدين العالمي والوطني؛ وتعزيز قدرة الحكومات الوطنية والسلطات المحلية على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات للارتقاء بالأحياء الفقيرة والإمداد بالمياه والمرافق الصحية تكون مراعية لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني وتتسم بالسلامة البيئية؛ وتشجيع آليات مبتكرة لتمويل الإسكان الميسور للفقراء والتنمية الحضرية المراعية لمصالحهم، وذلك بغية العمل على منع نمو الأحياء الفقيرة في المستقبل.

باء – الرصد والدعوة على الصعيد العالمي دعما لتوفير المأوى للجميع والهدف الإنمائي ٧ للألفية وغايته ١١

الرصد وتقديم التقارير

٦ – تعد ندرة البيانات المصنفة على الصعيدين الحضري ودون الحضري، لا سيما في البلدان التي تتسم بسرعة التوسع الحضري، تحديا رئيسيا يواجه تنفيذ جدول أعمال الموئل. فالأساليب التقليدية لجمع البيانات وتقديم التقارير على الصعيد الوطني تجنح إلى حجب المدى الحقيقي لانتشار الفقر في الحضر وتكون الأحياء الفقيرة، مما يؤدي إلى احتلال التنمية الحضرية والحد من الفقر في الحضر موقعا متأخرا في قائمة أولويات الخطط الإنمائية الوطنية وفي استراتيجيات المساعدات الدولية. وقد دفعت هذه الحالة موئل الأمم المتحدة إلى تعميم جمع البيانات الحضرية وتحليلها على الصعيد العالمي وتعزيز القدرات الوطنية والمحلية على القيام بذلك.

٧ – وقد تحققت إنجازات هامة في مجال إنشاء شراكات استراتيجية على الصعيدين العالمي والوطني لرصد تكون الأحياء الفقيرة والفقر والحرمان في المناطق الحضرية، فضلا عن تقييم المسائل الجنسانية المتصلة بالإمداد بالمياه والمرافق الصحية. وثمة شركاء رئيسيون على الصعيد العالمي منهم إدارة التنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، والبنك الدولي، ومبادرة تحالف المدن، والشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وقد وُضعت على الصعيد الإقليمي منهجية للتقييم السريع من منظور جنساني للإمداد بالمياه والمرافق الصحية، وطُبقت في ١٨ بلدا في أفريقيا وآسيا. وعلى الصعيد الوطني، أنشئ بمساعدة موئل الأمم المتحدة ٢٢ مرصدا حضريا وطنيا و ١٢٥ مرصدا حضريا محليا في أنحاء أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. وتشمل نتائج هذه الجهود المنسقة ما يلي: (أ) وضع تعريف متفق عليه عموما للأحياء الفقيرة معتمد من الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء بشأن مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) إدخال أساليب جديدة لجمع البيانات وتحليلها. واتُخذت كذلك خطوة أخرى في

عام ٢٠٠٦ لتعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مجال سياسات الإمداد بالمياه والمرافق الصحية المراعية لمصالح الفقراء، وذلك من خلال تقييمات سريعة للمسائل الجنسانية أُجريت في ١٨ بلدا في أفريقيا وآسيا. وأساليب التقييم الجديدة تحقق الكثير على درب تغيير الطرق التقليدية للرصد والإبلاغ بغية توفير بيانات وتحليلات مصنفة ومراعية للمنظور الجنساني عن الفقر والحرمان في الحضر على صعيد المدن وفي داخلها. وتضم النتائج المحققة حتى الآن أدلة إحصائية جديدة في صورة مؤشرات لجدول أعمال الموئل تقيس حجم الأحياء الفقيرة، وتكونها ومدى انتشار الفقر في الحضر. وقد وردت هذه الأدلة للمرة الأولى في التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية الصادر في عام ٢٠٠٣ عن موئل الأمم المتحدة، وجرى صقلها وعرضها بإسهاب في تقرير حالة مدن العالم، ٢٠٠٦/٢٠٠٧. كما قام موئل الأمم المتحدة بإصدار وتقديم الطبعة الثانية من تقريره العالمي عن المياه والمرافق الصحية في مدن العالم إلى المنتدى العالمي الرابع للمياه. ويركز التقرير المذكور على الاحتياجات المحددة للبلدات الثانوية في البلدان النامية حيث تعد معدلات النمو الحضري من أسرع معدلات النمو في العالم. ويورد تقرير تنمية المياه في العالم الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية اقتباسات من التقرير والنتائج الرئيسية التي خلص إليها، وذلك في فصله الذي يتناول التوسع الحضري.

الفقر ظاهرة حضرية

٨ - تخلص التقارير السالفة الذكر إلى أن الفقر كظاهرة حضرية يعد من أعتى التحديات التي يشهدها القرن الواحد والعشرين حيث يعيش حاليا ما يقدر ببليون من البشر في أحياء فقيرة بالمدن في أغلب أنحاء العالم النامي. وتشير التوقعات إلى أن هذا الرقم قد يصل بسهولة إلى بليوني نسمة بحلول عام ٢٠٣٠ ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لتحسين الأحوال المعيشية لقاطني الأحياء الفقيرة الحالية ومنع تكون أحياء فقيرة جديدة. وتشير الدراسات الاستقصائية كذلك إلى أن اقتران الكثافة السكانية العالية بالافتقار إلى دخل يُعتمد عليه وانعدام فرص إمكانية الحصول على مأوى مناسب أو الوصول إلى المياه والمرافق الصحية يؤدي إلى تعرض الفقراء في الحضر لخطر تردي الأوضاع الصحية والمرض وسوء التغذية بنفس القدر الذي يتعرض له فقراء الريف. وفي العديد من الحالات، يعد الفقراء في الحضر أقل قدرة على الصمود حيث يعتمدون على المال للحصول على المأوى، والغذاء، والطاقة، والمياه، والرعاية الصحية والتعليم. وثمة استنتاج رئيسي آخر توصلت إليه هذه التقارير مفاده أن تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بما فيها الغايتان ١٠ و ١١ من الهدف الإنمائي ٧ للألفية هما أمران يستلزمان عملا جادا تتكاتف فيه الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي للعمل عن كثب مع السلطات المحلية والمجتمعات الحضرية الفقيرة.

الدعوة وإدارة المعارف وتبادل أفضل الممارسات

٩ - ساهم التوصل إلى النتائج المذكورة أعلاه في إدراج المسائل الحضرية في البرامج الدولية للتنمية وتقديم التقارير، التي كانت في السابق تركز إلى حد كبير على قضايا الفقر في الريف. وقد جعلت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة من الإحصاءات المتعلقة بالمستوطنات البشرية أحد الشواغل الكبرى في مجالي الرصد وتقديم التقارير. كذلك أسفر تضافر الجهود بين موئل الأمم المتحدة واللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن جمع البيانات عن المسائل المتصلة بأهداف جدول أعمال الموئل، للمرة الأولى، من خلال برنامج تعداد السكان والمساكن لعام ٢٠١٠. وبالمثل، أدى تضافر الجهود بين وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة واليونيسيف إلى إدراج أسئلة استقصائية ذات صلة في أدوات الرصد الخاصة بكل منهما، بما في ذلك الاستقصاء الديمغرافي والصحي ومجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة. وفيما يتعلق ببرامج التنمية، دفعت النتائج التي تم التوصل إليها عددا من الوكالات والمانحين الثنائيين والمؤسسات المالية الدولية إلى توسيع نطاق اهتماماتها وإدراج المسائل الحضرية والفقر في الحضر في برامجها الإنمائية.

١٠ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، اضطلع كل من الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بدور قيادي بارز بدعم قوي من شركاء أفريقيا الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وقام مصرف التنمية الأفريقي، بدعم من موئل الأمم المتحدة، باستعراض مسودة استراتيجيته للقطاع الحضري. وفي نيروبي، عُقدت في إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي للإسكان والتنمية الحضرية، الذي كان قد انعقد في ديربان بجنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، دورة استثنائية في ٣ و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ كُرست لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجاري حاليا الإعداد لعقد المؤتمر الوزاري الأول لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المتوقع عقده في الربع الثالث من عام ٢٠٠٦.

١١ - وعلى الصعيد العالمي، عُقد في عام ٢٠٠٥ مؤتمران دوليان بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ودعما لإدارة المعارف وتبادل الدروس المستفادة من المبادرات الناجحة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد مكنت الشراكات المقامة مع مدينتي ميديين بكولومبيا وأشبيلية بإسبانيا موئل الأمم المتحدة من تقديم خدمات ذات قيمة مضافة دعما لنشر أفضل الممارسات وزيادة فعالية التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وهو ما تدعو إليه الفقرة ٤٠ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وفي وقت تقديم التقرير، كان قد قُطع شوط في التحضير

لعقد الدورة الثالثة للمنتدي الحضري العالمي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بفانكوفر بمشاركة حكومة كندا. وسيكون هذا المؤتمر غير التشريعي بمثابة منتدى مفتوح لتبادل المعارف، والخبرات والدروس المستفادة من تجارب زيادة الوعي بشأن مسائل التوسع الحضري وتقديم المعلومات والمشورة للمدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة من أجل مواصلة تنفيذ جدول أعمال الموئل. وتخصص دورة عام ٢٠٠٦ لموضوع ”المدن المستدامة: تحويل الأفكار إلى أفعال“، ويُنتظر أن تجتذب ما يزيد على ٦٠٠٠ شخص من ممثلي الحكومات، والسلطات المحلية، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

جيم – وضع السياسات

١٢ – لا تزال أنشطة وضع السياسات التي ينسقها موئل الأمم المتحدة تفرد موقع الصدارة فيها لحملتيه العالميتين المتلازمتين عن الإدارة الحضرية والحيازة المأمونة. وتثري هذه الأنشطة البحوثُ التطبيقية والدروس المستفادة من أفضل الممارسات والمشاورات مع المجموعات الرئيسية لأصحاب المصالح. وتركز هذه الأنشطة على ما أُجمع على تحديده من مسائل حضرية ذات أولوية تتعلق بالاقتصاد والتمويل الحضريين؛ وحيازة الأراضي وإدارتها؛ والإدارة الحضرية، بما فيها اللامركزية وإيكال المسؤوليات للسلطات المحلية؛ والسلامة والأمن في الحضر بما في ذلك الشباب المعرض للخطر. وتحتل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة موقعا في صميم هذه الأنشطة كافة ويجري تعميمها من خلالها.

التمويل الحضري والتنمية الاقتصادية المحلية

١٣ – إن الأنشطة التي يباشرها موئل الأمم المتحدة في مجال الاقتصاد والتمويل الحضريين ترمي إلى تحديد وتقييم خيارات السياسة العامة ووضع أدوات ووسائل مبتكرة لتعزيز قدرات الحكومات والسلطات المحلية على حشد الموارد لتمويل البنية الأساسية والخدمات في الحضر، ولتحفيز التنمية الاقتصادية الحضرية على إيجاد وظائف والحد من الفقر. ويجرى الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع شبكة عالمية من معاهد البحوث ومع البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويجري بثها على نطاق واسع من خلال الإصدارات والمنتديات الدولية. وبالمثل، استمر العمل في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ عقب الافتتاح الناجح لمؤتمر أقاليمي عن استراتيجيات تعزيز نهج قائم على الروابط الريفية – الحضرية في مجال التنمية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتمثل هذا العمل في القيام بأنشطة على الصعيد القطري في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال. وتجمع هذه الأنشطة بين تخطيط المستوطنات

البشرية وتطوير البنية الأساسية من أجل تعزيز دور المراكز الحضرية كأسواق للإنتاج الريفي والزراعي مع تحسين الخدمات المقدمة إلى المناطق الريفية للمساهمة في إنجاح العولمة.

١٤ - ويعد التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٥: تمويل المأوى في الحضر أحدث استعراض للسياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية الحضرية المراعية لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني. ويسهم التقرير والنتائج التي تمخضت عنها دراسات متخصصة في تحديد العمل التعاوني بين موئل الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والمحلية فيما يتصل بحشد الاستثمارات الأجنبية والمحلية لمساعدة الدول الأعضاء على تحقيق الهدف الإنمائي ٧ للألفية وغايته ١١ بشأن تحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وعلى توجيه الاستثمارات إلى الإسكان والتنمية الحضرية المراعيين لمصالح الفقراء وذلك لمنع تكون الأحياء الفقيرة في المستقبل، وهو ما تدعو إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

حيازة الأراضي وإدارة الممتلكات وإعمال حقوق السكن في ضوء مراعاة مصالح الفقراء

١٥ - يعتبر جدول أعمال الموئل حيازة الأراضي أحد المجالات الحاسمة التي تستلزم وضع سياسات أكثر مواتاة للفقراء وتشريعات تستند إلى الحقوق بغية تلبية احتياجاتهم للسكن وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية. وبينما يواصل موئل الأمم المتحدة العمل من أجل إعمال الحق في السكن تدريجيا بوصفه حقا من حقوق الإنسان وذلك في ظل تعاون وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعديد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فقد طرأ تطور رئيسي جديد في الساحة يتمثل في إنشاء الشبكة العالمية لأدوات استغلال الأراضي في عام ٢٠٠٥ بهدف تعزيز قدرة الحكومات والسلطات المحلية على اعتماد واستخدام أدوات لاستغلال الأراضي مراعية لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني وذلك دعما لتحقيق الهدف الإنمائي ٧ للألفية وغايته ١١.

١٦ - وتشمل مجالات الاهتمام الأساسية الضرائب المفروضة على الأراضي، وتوفير المعلومات المتعلقة بالأراضي، وتدبير موارد الأرض وتخطيطها. وقد صدرت مبادئ توجيهية متصلة بالسياسات العامة ومنشورات استنادا إلى التحليل الذي أُجري لإصلاح قانون الأراضي، وقضايا إدارة الممتلكات في بلدان مختارة من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ودول البلقان والبلدان التي تُطبق فيها الشريعة الإسلامية. وقامت الشبكة بأعمال رائدة في مجال حقوق المرأة في الملكية، وامتلاك الأرض والوراثة والتي لها صلة خاصة بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتمكين المرأة والفقرة ٥٨ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المتعلقة بحقوق المرأة في الملكية والوراثة. وتشكل هذه الشبكة مجهودا تعاونيا بين

مؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والوكالات المانحة الثنائية، ومؤسسات الأبحاث والنقابات المهنية. وانعقدت اجتماعات رفيعة المستوى للأطراف المعنية المتعددة في أفريقيا وفي الدول العربية وبلدان رابطة الدول المستقلة لنشر وسائل جديدة ومتطورة في مجال حيازة الأراضي وأدوات إدارتها ولتعزيز تبادل أفضل الممارسات فيما بين الدول الأعضاء. وكانت النتائج المحققة حتى الآن مشجعة للغاية حيث اعتمد بالفعل أكثر من عشرة بلدان في أفريقيا وبلدان أخرى مثل البرازيل والفلبين نُهُجا ابتكارية. غير أنه يتعين عمل المزيد لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية على إدراج هذه النهج الجديدة باعتبارها جزءا من الإصلاحات المؤسسية والسياسية.

الإدارة الحضرية وتعزيز دور السلطات المحلية ومساهمتها

١٧ - تشدد الفقرة ١٧٤ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على الدور الهام الذي تؤديه السلطات المحلية في المساهمة في تحقيق التنمية المتفق عليها دوليا، وتزيد من تعزيز الفقرة ١٢ من إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية [٢] التي تقر بأن ''السلطات المحلية هي أقرب الشركاء لنا في تنفيذ جدول أعمال الموئل''. ولا يزال تشجيع نهج اللامركزية الفعالة يمثل عنصرا جوهريا من عناصر استراتيجية موئل الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرات السلطات المحلية بوصفها أولى الجهات المعنية بتقديم الخدمات الأساسية، وتحسين الإدارة المحلية وتعميق الديمقراطية على الصعيد المحلي.

١٨ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي، استعرض مجلس إدارة الموئل في دورته العشرين مشروع مبادئ توجيهية دولية بشأن اللامركزية. وأفضى الاستعراض إلى اعتماد مجلس الإدارة القرار ١٨/٢٠ المتعلق بموضوع تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية، الذي دعا الحكومات إلى تقديم مزيد من التعليقات على مشروع المبادئ التوجيهية ودعا الأمانة إلى أخذ هذه التعليقات في الاعتبار واستكمال المبادئ التوجيهية في عام ٢٠٠٦ بدعم من فريق الخبراء الاستشاري المعني بالامركزية. ومن المنتظر تقديم المبادئ التوجيهية المنقحة إلى مجلس الإدارة لينظر فيها خلال دورته الحادية والعشرين التي ستنعقد في عام ٢٠٠٧. وفي القرار ذاته طلب مجلس الإدارة كذلك إلى المديرة التنفيذية للموئل أن تساعد منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية على وضع مفهوم للرصد العالمي الذي يقوم بتقدير ورصد وتقييم حالة اللامركزية والخضوع للمساءلة ، باعتبارهما شرطين هامين لإنجاز أهداف جدول أعمال الموئل.

---

(٢) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6).

١٩ - وما فتئ موئل الأمم المتحدة يعمل بشكل وثيق مع اللجنة الاستشارية للسلطات المحلية وقيادة منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية وممثلي الحكومات الوطنية من أجل تنفيذ القرار ١٨/٢٠ تنفيذا فعالا، بما في ذلك تنقيح مشروع المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية بالتشاور الوثيق مع فريق الخبراء الاستشاري المعني باللامركزية وفي إطار اتفاق تعاوني مع حكومة فرنسا لإنشاء المرصد العالمي للديمقراطية المحلية واللامركزية. وسيكون اعتماد المبادئ التوجيهية المتوقع من قِبل مجلس إدارة الموئل وإنشاء المرصد، بالتعاون مع منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، بمثابة حافز هام للدول الأعضاء لتعتمد المزيد من السياسات والتشريعات المؤاتية لتمكين السلطات المحلية من القيام بدور فعال في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق الغايتين ١٠ و ١١ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية.

السلامة والأمن في المناطق الحضرية - تعزيز دور السلطات المحلية والمجتمع المدني

٢٠ - يمثل انعدام السلامة والأمن في المناطق الحضرية عائقا كبيرا يحول دون تعبئة الموارد والاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وضمان السلم والاستقرار. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، قام الموئل بعقد سلسلة من المشاورات الإقليمية، والمؤتمرات الدولية، وإجراء تحقيقات لتقصي الحقائق اتخذت شكل استقصاءات عن الإيذاء وجرت في بلدان مختارة من أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية وبلدان تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية. وتشكل نتائج الدراسات والتوصيات المنبثقة عن المشاورات والمؤتمرات أساس المرحلة الحالية لاختبار وتطبيق سياسات مراعية لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني واستراتيجيات تشاركية لمكافحة الجرائم وأعمال العنف في المدن. وتشمل هذه الاستراتيجية وضع خطط عمل للأطراف المعنية المتعددة، ورسم سبل التغيير المؤسسي والتشريعي لدعم تنفيذها، وإنشاء آليات استعراض منتظمة لرصد التقدم المحرز في هذا المجال. ويجري تنفيذ برامج تجريبية في ٢٣ مدينة تقع في ١٥ بلدا في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية وفي بلدان تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية. ومن بين الشركاء الأساسيين في هذا المضمار مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ويتركز الاهتمام الرئيسي للأنشطة التجريبية على تعبئة منظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية والشباب المعرضين للخطر ومشاركتها الفعالة.

دال - خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية الفنية

٢١ - الغرض من خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية الفنية التي يقدمها الموئل هو تلبية الطلبات الواردة من الدول الأعضاء لمساعدتها على مواءمة المعايير العالمية والمبادئ

التوجيهية للسياسة العامة وتطبيقها دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتركز الاهتمام فيها على تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيدين الوطني والمحلي، وتهيئة الظروف المؤاتية لإقامة شراكات فعالة مع القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني. وتشمل الأنشطة الأساسية التدريب، وتنمية القيادات المحلية، والمشاورات مع الأطراف المعنية المتعددة، وتقديم الخدمات الاستشارية المخصصة، وتكييف وسائل التخطيط التشاركية وأدوات السياسة العامة المراعية لمصالح الفقراء واستخدامها.

الحد من الفقر في المدن

٢٢ - يتوقف الحد الفعال من ظاهرة الفقر في المدن وإدماج الفقراء في المجتمع إلى حد كبير على مدى إمكانية حصول فقراء المدن على السكن والخدمات الحضرية الأساسية. ويتركز الاهتمام الاستراتيجي لأنشطة الموئل في هذا المجال على مساعدة الدول الأعضاء على التقليل بقدر كبير من حالات النقص في السكن والبنى التحتية وتحسين ما يُقدم من خدمات حضرية أساسية. وما يزيد على ٧٠ بلدا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بما في ذلك الدول العربية بصدد تنفيذ مشاريع لتطوير الإسكان والبنى التحتية وتوجد كذلك مبادرات تستهدف تحسين الحكم والإدارة الحضريين بمساعدة موئل الأمم المتحدة العامل في إطار شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمفوضية الأوروبية، البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والجهات المانحة الثنائية. ومن بين النتائج الرئيسية التي تحققت اعتماد سياسات مراعية لمصالح الفقراء في مجال امتلاك الأراضي، واستراتيجيات جامعة وميسَّرة في مجال الإسكان، وزيادة فرص استفادة فقراء المدن من الخدمات الأساسية الحضرية.

التعمير والوقاية من الكوارث وبناء السلام بصورة مستدامة

٢٣ - الفقراء هم عادة أكثر ضحايا الكوارث الطبيعية والنزاعات تضررا وآخر من يستفيد من أنشطة التعمير واستعادة سبل الرزق، كما يتجلى من تقرير صدر مؤخرا عن مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يسلط فيه الضوء على العدد المتزايد للمشردين داخليا. وأظهرت تجربة الموئل أن تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها، وخاصة استرجاع حقوق الملكية، عنصران حاسمان في التعمير واستعادة سبل الرزق وبناء السلام بصورة مستدامة. ولهذا السبب، اعتمد موئل الأمم المتحدة نهجا متكاملا لبناء القدرات تجاه تدبير وإدارة الأراضي بعد الكوارث/انتهاء الصراع، وتخطيط المستوطنات، والحد من المخاطر والتضرر. ويُطبق الموئل هذا النهج حاليا بالتعاون مع الوكالات الوطنية والجهات المانحة الثنائية وسائر وكالات الأمم المتحدة في المناطق المتضررة من كارثة المد البحري الزلزالي، والزلازل والفيضانات في آسيا وموزامبيق وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وفي المجتمعات المحلية

التي خرجت من صراعات مثل أفغانستان، وبوروندي، وتيمور – ليشتي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، والسودان، وسيراليون، والصومال، والعراق، وليبريا، وهايتي. وتجمع هذه الأنشطة بين الخدمات الاستشارية في مجال السياسة العامة، وبناء القدرات وتوفير المساعدة الفنية لإعادة بناء قدرات الحكومات المحلية وتعزيزها؛ وتشجع عمليات إعادة التوطين والتعمير من خلال استعادة حقوق الملكية في الوقت المناسب؛ وتعزيز التأهب لمواجهة الكوارث والحد من المخاطر وتضرر الفقراء من خلال الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه، وتحسين معايير البناء ومعايير التخطيط وتكنولوجيا التشييد؛ واستعادة سبل كسب الرزق، بما في ذلك إعادة إدماج المقاتلين السابقين وأفراد الميليشيات السابقين في المجتمع المدني من خلال التدرب على اكتساب المهارات والتدريب المهني. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، ومنذ أن أصبح الموئل عضوا في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية وهو يعمل بنشاط في تعميم مراعاة نهج أكثر استدامة تجاه أبعاد المأوى، والأرض والملكية في إطار تلبية الاحتياجات الإنسانية على صعيد المنظومة، ويعمل كجهة تنسيق لهذه القضايا في الفرق العاملة التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

التحديد السريع لملامح القطاع الحضري من أجل الاستدامة

٢٤ – تعد دراسة ملامح القطاع الحضري الإقليمي وسيلة تقييم سريعة وعملية المنحى من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على تحديد القضايا المؤسسية، والتشريعية والهيكلية الأساسية وتيسير التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إقامة آليات استجابة فعالة للحد من الفقر في المدن. وتُدرج هذه الدراسة أيضا اهتمامات المدن ضمن ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والجهود الإنمائية التي يبذلها الشركاء الإنمائيون والمؤسسات الحكومية. وهي تتيح خريطة مفصلة لمعالجة الاحتياجات والثغرات الحضرية من خلال بناء القدرات والمشاريع النموذجية الرامية إلى الحد من الفقر عن طريق إجراءات استراتيجية. وتمثل الدراسة نهجا منظما ومنسقا للتدابير ذات الأولوية يشترك في وضعها موئل الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية. ويتألف برنامج الدراسة من ثلاثة مراحل هي: تحديد ملامح المجال الحضري بصورة سريعة وتشاركية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التركيز على الإدارة، والأحياء الفقيرة، وقضايا المرأة والبيئة، وتكملة ذلك بمقترحات لاتخاذ إجراءات؛ ودراسة جدوى لمجالات العمل ذات الأولوية؛ ومتابعة التنفيذ. ووسّع البرنامج من نطاق أنشطته في عام ٢٠٠٥ ليشمل إثيوبيا وإريتريا وأفغانستان وبلغاريا والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وغانا والكاميرون وكينيا ولبنان وليبريا وليسوتو ومصر، وذلك من خلال استراتيجيات تنمية المدن الداعمة للتنمية الاقتصادية المحلية.

تخطيط البيئة الحضرية وإدارتها

٢٥ - تشكّل ظاهرة التحول الحضري السريع والعشوائي أحد الأسباب الرئيسية لتردي صحة البيئة والتدهور البيئي. فالمستوطنات العشوائية، بسبب وضعها غير القانوني، نادرا ما تستفيد من خدمات كافية من حيث التخلص من النفايات الصلبة والسائلة وتصريف المياه المتجمعة من العواصف المطيرة. وتشمل الآثار المترتبة على ذلك تفشي الأمراض التي من الممكن الوقاية منها بسهولة وتلوث البيئة المحلية. وتتفاقم هذه الآثار أكثر بسبب انعدام السياسات المراعية لمصالح الفقراء في مجال الطاقة، مما يرغم العديد من فقراء المدن على الاعتماد على الخشب والفحم كمصدر للوقود. وقد أقرت بهذه المواضيع إقرارا تاما الجهات الحكومية الدولية خلال دورة لجنة التنمية المستدامة الثالثة عشرة، التي دعت إلى اعتماد نهج متضافر ومتكامل لمعالجة موضوع المستوطنات البشرية والمياه والصرف الصحي كما دعت اللجنة خلال دورتها الرابعة عشرة إلى مواصلة بحث الصلة بين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والطاقة. وعلى صعيد المدن والبلدان، أصبح إضفاء الطابع المحلي على جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج المدن المستدامة المشترك بين موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وسيلة أساسية داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وهدف التحضر المستدام الذي حدده جدول أعمال الموئل على حد سواء. وزاد البرنامجان من تركيزهما على معالجة الأهداف الإنمائية للألفية والمساعدة على تنفيذ أهداف خطة عمل جوهانسبرغ. وتُقدم حاليا المساعدة التقنية، وخدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال السياسات العامة إلى ٨٠ مدينة في ٢٦ بلدا في أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وأمريكا اللاتينية بما في ذلك الدول العربية من أجل تصميم خطط العمل المحلية وتنفيذها. وتشمل الأنشطة العالمية والإقليمية نشر عدد من وسائل التخطيط والإدارة في مجال البيئة وبث الحملات الإعلامية وأنشطة الدعوة من خلال التواصل مع الشركاء المحليين وبرامج الدعم الدولية. وشارك الموئل أيضا في المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة الذي اعتمد عنصرا خاصا بالحضر في خطته الخمسية المتجددة بغية التركيز على بناء قدرات الحكومات الوطنية والسلطات المحلية في مجال تخطيط البيئة وإدارتها، وتنفيذ برنامج المدن المستدامة الذي وضعته مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

هاء - حشد الموارد المحلية والاستثمار في مجال توفير السكن للفقراء والتنمية الحضرية

٢٦ - لا يزال تمويل برامج الإسكان الميسّر والتنمية الحضرية يمثل أحد العقبات الرئيسية بالنسبة للبلدان الآخذة في التحول الحضري السريع والسبب الرئيسي الذي جعل الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ تُبرز على وجه التحديد الدور الحفاز الذي تضطلع به

مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية. ويساعد حاليا كل من مرفق تحسين الأحياء الفقيرة والصندوق الاستئماني للمياه والصرف الصحي التابعين للمؤسسة بلدانا في أفريقيا وآسيا على وضع وتنفيذ نهج ابتكارية ووسائل مالية لدعم النفقات العامة برؤوس أموال محلية وقروض وتسهيلات ائتمانية صغيرة لتمويل مشاريع الإسكان المراعية لمصالح الفقراء، والتنمية الحضرية والمياه والصرف الصحي. وتجمع بين الصندوق الاستئماني والمرافق المهمة الشاملة لعدة قطاعات والاختصاصات الجوهرية التي يتولاها الموئل في مجال تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية بفضل المهام القطاعية وقدرات التمويل المتاحة من المؤسسات المالية الدولية.

تعبئة الموارد دعما لتحقيق الغاية ١٠ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية

٢٧ - في ما يتعلق بالدعم الذي يقدمه الموئل للدول الأعضاء في سعيها لتحقيق الغايات المتعلقة بمجال المياه والصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، يواصل الموئل تولي زمام المبادرة في حشد المساعدة التقنية لبناء القدرات بفضل التمويل المحلي والدولي. ويُطبق حاليا هذا النهج بالشراكة مع مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي وبدعم من الجهات المانحة الثنائية في ١٨ بلدا في أفريقيا وآسيا. ومن بين النتائج البارزة التي حققها هذا النهج تضييق الثغرة بين المساعدة التقنية لبناء القدرات وعمليات تحقيق التغطية الشاملة. وتتعزز كفاءة المعونة أيضا بصورة كبيرة حين تتوافر الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية، والقانونية، والسياسية والإدارة الرشيدة بنفس مقدار توافر المنح المستعجلة والاستثمارات الرأسمالية مما يفضي إلى حدوث تحسينات ملموسة في الوقت المناسب في الفرص المتاحة لفقراء المدن للاستفادة من خدمات المياه والصرف الصحي. وفي أعقاب الاتفاق المذكور آنفا المبرم بين موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي لتخصيص ٥٠٠ مليون دولار للاستثمارات في مجال خدمات المياه والصرف الصحي المراعية لمصالح الفقراء في المدن الآسيوية، وُقع اتفاق مماثل في عام ٢٠٠٦ مع مصرف التنمية الأفريقي لدعم الاستثمارات المستعجلة في مشاريع توفير المياه والصرف الصحي المراعي لمصالح الفقراء وللمنظور الجنساني التي تصل قيمتها إلى ٥٤٠ مليون دولار، وهكذا يصل مجموع المبلغ المخصص لمتابعة الاستثمارات إلى أكثر من ١ بليون دولار في هاتين المنطقتين.

تعبئة الرأسمال المحلي دعما لتحقيق الغاية ١١ من الهدف ٧ والفقرة ٥٦ (م) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

٢٨ - من بين التحديات الأساسية الماثلة في مجالي تحسين الأحياء الفقيرة والحيلولة دون تكوين أحياء فقيرة في المستقبل تجاوز المخاطر التي يخشاها القطاع الخاص عند الاستثمار في

توفير الإسكان المراعي لمصالح الفقراء وتحقيق التنمية الحضرية. وقد أُحرز مزيد من التقدم في تطوير مرفق الارتقاء بالأحياء الفقيرة التابع لموئل الأمم المتحدة، كما سبق أن أُبلغ في عام ٢٠٠٥. ويجمع هذا المرفق ما بين الخبرة التقنية، والقوة الحافزة على لم الشمل وقدرات بناء الثقة التي تتوافر لدى موئل الأمم المتحدة لصوغ اتفاقات إطارية فيما بين المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية من القطاع الخاص، والمرافق المجتمعية المعنية بتقديم القروض الصغرى، والحكومات المركزية والمحلية، وأوساط فقراء المدن للشروع في عملية النهوض بالأحياء الفقيرة وزيادة المعروض من المساكن الميسَّرة للفئات ذات الدخل المنخفض. واختيرت أربعة بلدان للمرحلة التجريبية التي ستجري في الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ (إندونيسيا وجمهورية تترانيا المتحدة وسري لانكا وغانا) بينما تتواصل الأنشطة الجاهزة للتنفيذ والأنشطة الاستشارية في كينيا وأوغندا. وفي غانا، جرت أعمال التصميم مع مصرف HFC Bank of Ghana لتحديد منتجات تمويل إسكان الفئات ذات الدخل المنخفض المستهدفة التي ستعمل بالاقتران مع مشاريع نهضوية محددة يجري تصميمها مع السلطات المحلية. وفي إندونيسيا، تنفذ مدينتا جاكرتا ويوغياكرتا مشاريع رائدة للارتقاء بالأحياء الفقيرة تضم منظمات المجتمع المدني وسكان هذه الأحياء أنفسهم. وفي سري لانكا، أسفرت ترتيبات الشراكة بين اتحادات سكان الأحياء الفقيرة وسلطات المدن عن تصميم مبادرات لاقتسام الأراضي ستجتذب أموالا من القطاع الخاص. وفي جمهورية تترانيا المتحدة، وضع اتحاد النساء التترانيات لتيسير سبل الحصول على الأراضي استراتيجيات تمويلية ابتكارية في مجال إقامة مساكن جديدة للفئات ذات الدخل المنخفض وذلك بمساعدة من الحكومة المحلية. وفي كينيا، أدت الشراكة بين الموئل والوكالات الحكومية والسلطات المحلية إلى وضع منهجيات ناجحة للتمويل المقدم من القطاع الخاص. وسيختبر البرنامج التجريبي المنهجيات التي وضعت بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، وتحالف المدن وفريق الهياكل الأساسية الخاص والمؤسسات المالية المحلية.

رابعا – الدروس المستخلصة والتوصيات

٢٩ – رغم إحراز قدر كبير من التقدم في تعزيز الاستجابة المنسقة لتنفيذ جدول أعمال الموئل على الصعيد العالمي، لا تزال ثمة عقبات هامة تحول دون مضاعفة الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والمحلي لمعالجة قضايا التحضر السريع والفقر في المدن المعقدة. ويتفاقم الوضع بسبب النهج القطاعي الذي يعتمده في غالب الأحيان المجتمع الدولي عند تقديم الدعم للدول الأعضاء التي تبذل جهودا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتشمل النتائج المترتبة على ذلك وضع سياسات عامة مشتتة وغير منسقة ومتناقضة في أحيان كثيرة حين يتعلق الأمر بالمدن والبلدات التي يعيش فيها الآن نصف

عدد السكان المستهدفين في الأهداف الإنمائية للألفية. وسيقتضي تحقيق هذه الأهداف في المناطق الحضرية اعتماد نهج أكثر تكاملا يتعامل مع أزمة التحضر السريع والعشوائي المتنامية بصورة شاملة، ويقر بالدور الهام الذي تؤديه السلطات المحلية في تخطيط وتعبئة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية في المناطق الحضرية. وسيتوقف تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية واستمرار الفوائد الناجمة إلى ما بعد الآجال المستهدفة في البلدان التي تتسارع فيها وتيرة التحضر إلى حد كبير على تعزيز الشراكات الفعالة فيما بين الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع الدولي للعمل مع الأطراف المعنية المحلية بصورة متضافرة. والحالة السائدة حاليا تتسم بأنها مختلة ومثبِّطة للهمم في الوقت نفسه. فالسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها القطاع الخاص، نادرا ما تُستشار عند صياغة ورقات استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية الموحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو غيرها من الأطر الإنمائية، وكثيرا ما تتخطاها أيضا المساعدة والبرامج المخصصة لقطاع بعينه مما يؤدي إلى حدوث استجابات غير منسقة. وقد صدرت التوصيات المحددة الواردة أدناه لمعالجة هذه القضايا.

٣٠ - تُشجع الحكومات على إعطاء أولوية عليا لتقييم ورصد الاتجاهات في تكوّن الأحياء الفقيرة، وظاهرتي الفقر والحرمان في المدن كأساس لتشكيل واعتماد سياسات واستراتيجيات حضرية تراعي مصالح الفقراء والفوارق بين الجنسين بغرض تحسين ظروف معيشة سكان الأحياء الفقيرة وفقا للغايتين ١٠ و ١١ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وتُدعى إلى التعاون مع موئل الأمم المتحدة في رصد هذه الغايات والإبلاغ عما تحقق منها والتوعية بأهمية تحقيقها بصورة متكاملة.

٣١ - وتُشجع الحكومات على تعميم مراعاة برنامج الأعمال الحضري في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة من أجل الوفاء بتعهدات جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية كما دعت إلى ذلك الفقرة ٢٢ (أ) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]. كما تُشجع على كفالة إبراز قضيتي الفقر في المدن والبعد الحضري لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً باعتبارها جزء لا يتجزأ من التقييمات القطرية الموحدة وورقات استراتيجية الحد من الفقر والنطاق العام لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٢ - والحكومات مدعوة إلى العمل على أساس النهج المتكامل والمتعدد الأطراف من أصحاب المصالح الذي وضعه موئل الأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع الإسكان والمياه والصرف الصحي والتنمية الحضرية المراعية لمصالح الفقراء، وإلى مضاعفة جهود منع

تكوين الأحياء الفقيرة وإلى تحسين هذه الأحياء، والعمل على ضمان مشاركة السلطات المحلية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مشاركة فعالة، على نحو ما دعت إليه الفقرتان ٥٦ (م) و ١٧٤ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣٣ - والحكومات التي في وسعها دعم نهج موئل الأمم المتحدة المتكامل والمنسق للرصد وبناء القدرات والتمويل دعما لتنفيذ جدول أعمال الموئل والغايتين ١٠ و ١١ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، مدعوة إلى القيام بذلك، وهذا من خلال زيادة المساهمات غير المخصصة لتيسير الاستجابة بصورة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب لطلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء، وكذلك زيادة المساهمات المقدمة إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ومرفق النهوض بالأحياء الفقيرة التابع لها دعما لتنفيذ الفقرة ٥٦ (م) من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

٣٤ - وتُشجع الحكومات أيضا على تعيين جهة وحيدة للتنسيق تُعنى بالشؤون الحضرية أثناء تعاملها مع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة كوسيلة لتعزيز الدعم الدولي المتسق والمنسجم لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الحضرية وكفالة تمتين الدعم المتبادل وفعالية المعونة بصورة عامة.